البيئة الدولية وتغيراتها تفرض التعامل مع هذه البيئة باللغة التي تستخدمها وانْ كانت لا تلتزم بها دائماً.

نقترح اعادة النظر الى القضية على أساس ما سبق طرحه على ان لبّ القضية الفلسطينية التي هي، أيضاً، أساس الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو انها صراع على الحقوق، أي ان الشعب العربي وفي مقدمته الشعب الفلسطيني انما يطالب بأن يكون للانسان العربي الفلسطيني حقوق الانسان اليهودي نفسها في فلسطين والعكس، وان يتعامل الطرفان على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، إما من طريق منح الفلسطيني حق اليهودي، أو مساواة اليهودي بالفلسطيني، وان يتم ذلك طبقاً لاعلان حقوق الانسان الذي يمنع التفرقة بين الناس على أساس من الدين، أو اللون، أو الجنس، أو غير ذلك، وهو ما يختلف نوعاً ما عما سبق طرحه عن اقامة دولة علمانية في فلسطين؛ اذ ان اقامة الدولة العلمانية تعني، في الحقيقة، الغاء اسرائيل الحالية واقامة دولة أخرى علمانية بدلاً منها، وهو ما يفسره قادة اسرائيل على انه تدمير اسرائيل، وبالتالي يطالبون المجتمع الدولي والغرب عموماً برفضه.

ان أهمّ الحقوق التي يجب ان يطالب الفلسطينيون بها هي حق تقرير المصير، وحق العودة[٩]. فاذا كان من حق اليهودي في اسرائيل ان يقرر مصيره وينتمي الى دولة، فان من حق الفلسطيني هو الآخر ان يختار، وانْ كان ذلك لا يعني بالضرورة وجوب اختيار الانفصال عن اسرائيل واقامة دولة منفصلة، إلّا ان الاعتراف بهذا الحق، في حد ذاته، له دلالته القوية وانعكاساته بعد ذلك. أمّا حق العودة فأساسه انه اذا كان من حق أي يهودي ان يهاجر الى اسرائيل، فان الأولى ان يكون من حق كل فلسطيني ان يعود الى فلسطين وان يتمتع بجنسيته وهويته المرتبطة بوطنه الذي ينتمي اليه. ان هذا الحق كفيل بان يعيد التوازن الى التركيب السكاني في فلسطين في مقابل أي احتمال للهجرة اليهودية الى هناك، ويسمح للفلسطينيين من خلال حق الانتخاب والترشيح باستعادة قدرتهم على التأثير في مستقبل بلادهم، وهو كفيل ـ حتى مع بقاء اسم دولة اسرائيل ـ بتغيير هوية وكنه الدولة واعادتها الى الطابع المتكافىء المقبول.

يرتبط كل ما سبق بحق تكوين الأحزاب والجمعيات التي لا تتوفر، حالياً، للفلسطينيين تحت الاحتلال؛ اذ ان هذه الاحزاب والجمعيات هي الكفيلة بتنظيم الشعب الفلسطيني، وطرح الحلول والبدائل الممكنة في مواجهة المشاكل التي تواجه الدول، بل انها قد تجتذب تأثير بعض الاسرائيليين غير المتعصبين. ولا بدّ لتحقيق ذلك، ان يتمتع المواطن الفلسطيني بحق التنقل، واستخدام الموارد الطبيعية وامتلاك الأراضي والمساكن، وألا يبعد فلسطيني عن فلسطين مهما كانت الأسباب.

أمّا اقتصادياً، فانه لا بد من سيادة قوى السوق بمعنى حرية النشاط الاقتصادي الصناعي والزراعي والتجاري وغيره بحيث يكون للمواطن والشركات الفلسطينية الحقوق نفسها المضمونة للفرد والشركات اليهودية. وهكذا يتوفر للانسان الفلسطيني فرصة كسب الرزق وألا يضطر الى الهجرة من فلسطين سعياً وراء الرزق، كما يسمح بتصدير المنتجات الفلسطينية من دون قيود غير عادلة ويوفّر للفلسطينيين فرصة الحصول على العملات الصعبة اللازمة لتوفير احتياجاتهم خاصة من الآلات ومستلزمات الانتاج.

ليس المجال كافياً لحصر الحقوق التي يجب السعي الى اكتسابها؛ اذ ان المطلوب ليس حقاً